تأمُّـــلات

محمد عبدالماجد العريقي

صرخة اجتماعية

من واجبنا أن نوجه صرخة لكل المؤسسات الاجتماعية والدينية والتربوية والثقافية والإعلامية ندعو فيها إلى الوقوف بعمق ومسؤولية أمام الظواهر الاجتماعية الخطيرة وبالذات تلك التي تهدد القيم في المؤسسة الأسرية.

فالجرائم انتشرت بشكل يثير القلق والخوف على الكيان الأسري، بطريقة لم يعهدها مجتمعنا، فهي لم تقتصر على فئة اجتماعية محددة، ولم ترتبط بالحالة الاقتصادية، ولا بالوضع الثقافي والمكانة الاجتماعية، إذا نحن أمام مظاهر تنتجها سلوكيات منحرفة لها من الأسباب والمسببات التي يساهم بها الأبوان من ناحية، والمؤثرات والتأثيرات الخارجية من الناحية الأخرى.

الحادثتان البشعتان الأخيرتان اللتان هزتا المجتمع اليمني الأولى في الحديدة ذبح أسرة (الزوج وزوجته، وطفلتهما) والثانية التي أنهت حياة المخرج الإذاعي المعروف والمبدع عبدالرحمن عبسي وابنه وابنته من قبل ابنه، وبالذات هذه الحادثة الأخيرة والتي تكفي أن تكون بمثابة إنذار سريع للتحرك من قبل المؤسسات الجامعية والبحثية والتربوية، لاستحضار المشهد الاجتماعي الذي نعيشه، من خلال الندوات التي تشرح الأسباب، وتقترح المعالجات.

لاشك أن الجريمة رافقت وجود الإنسان منذ أن خلقه الله على الأرض، من يوم أن قتل قابيل أخاه هابيل، ولكن الإنسان تطور فيما بعد وحصن بالديانات السماوية التي تحرم عليه سفك دم أخيه الإنسان دون وجه حق، بل أن ديننا الإسلامي هو أكثر الأديان تشدداً في هذه المسألة، فكيف بنا والحال يوصلنا إلى هذا الوضع الخطير الذي يتجرد فيها القاتل من كل القيم والعواطف الأبوية.

علينا أن نعترف أن هناك خللاً في القيم الأخلاقية والدينية، وهذا ما سهل للسلوك المنحرف أن يخترق النسيج الأسري، فكم من الآباء تنكروا وأهملوا آباءهم، وبخلوا عليهم حتى بالكلمة الطيبة في نهاية أعمارهم، ونسوا قول الله سبحانه وتعالى (فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما) صدق الله العظيم

وصدق من قال (بروا آباءكم تبركم أبناؤكم)، هذا من الجانب التربوي الذي يبني القدوة، ومثل ذلك في أمور أخرى.. مهمة الأسرة أصعب في العصر الحالي، حيث المغريات، والانفتاح، وتعدد وسائل الإلهاء، وانتشر أصدقاء السوء، كل ذلك يجعل دور الأسرة التربوي في المحك الحقيقي.

أما المؤسسات التربوية والدينية والإعلامية فقد حان أن تفرد للقضايا الاجتماعية مساحة أوسع برؤى علمية وعملية، فمهمتها بناء الإنسان نفسيا وفكريا وروحيا وعلميا، والتنبه للهجمات الضارة التي تغزو الأسرة اليمنية، فالأسرة هي النواة الأولى للمجتمع، فإذا انهارت، انهار كل البناء الاجتماعي والسياسي والثقافي.

هناك من المؤشرات والدلائل أن الكثير من الأدوات المدمرة للسلوك والأخلاقيات بدأت تستوطن بين أوساط الشباب، ولدى الأجهزة الأمنية البراهين على ذلك، وفي سطور الدراسات البحثية الاجتماعية، ما يشير ويحذر من ذلك.

إذا كان هناك نوافذ وأبواب وطرق مفتوحة لهذه الوسائل المدمرة للقيم والسلوكيات، فمن واجب الجهات المعنية أن تسدها بأحكام بحكم مسؤولياتها، وعدم التهاون في مثل هذه الأمور، حتى لا نصل إلى حافة الهاوية.

19alariky@gmail.com

أحزاب اللقاء المشترك أنموذجاً

التداول السلمي لرئاسة الأحزاب

د.عبدالرحمن أحمد ناجي

منذ انبلاج صباح يوم الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، صارت مقولة (التداول السلمي للسلطة) واحداً من أهم الشعارات التي تلوكها ألسن الأحزاب الواقعة خارج السلطة، باعتبارها إحدى الغايات التي تسعى لها تلك الأحزاب في ظل التعددية السياسية التي لم تكن لتجد لها موضعاً في التراب اليمني إلا مع تحقق أغلى وأسمى أمانينا وطموحاتنا نحن اليمنيين في ذلك اليوم الخالد العظيم..

الذي تعلق فيه كل يمني وتذوق فيه طعم العزة والكرامة والكبرياء والاقتدار فتطاولت أعناقنا حتى بلغت أعلى ما يمكن لبشر أن يصل ما بين الأرض والسماء .

ومع اكتمال العام الأول من عمر الوحدة وكنت يومها أعمل محاسباً لصحيفة (YEMEN TIMES) وطالباً في المستوى الرابع بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء، لن أنسى مطلقاً معلمي الكبير المرحوم الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز السقاف وهو يجهش بالبكاء يوم الـ٢٢ من مايو ١٩٩١م فوق جهاز الكمبيوتر الوحيد الذي كانت تكتب به الصحيفة آنذاك، ولما سألته يومها : خير أستاذي ما الذي أبكاك ؟!، فكان رده -رحمة الله عليه -مذهلاً : لقد صنعنا نحن اليمانيين حدثاً عظيماً بكل المقاييس وفي زمن تتشظى فيه الكيانات العملاقة (يقصد الاتحاد السوفيتي)، غير أننا ليس فقط كيمنيين بل كعرب ومسلمين لم نع بعد أو ندرك معنى هذا الحدث العملاق الذي تبلغ عظمته حد الإعجاز ولم نقدر قيمته كما لم نستوعب أهميته، وها نحن بعد مضي عام على تحقق هذا الحدث، مازلنا نتعامل معه كحدث عادي ونمر عليه مرور الكرام، كما لو كنا نشهد كل يوم توحد واندماج دولتين أو أكثر في مختلف بقاع العالم .

وإحقاقاً للحق فإن تجربة التعددية السياسية في بلادنا مازالت في مرحلة ما بعد الميلاد ولم ترتق بعد حتى الآن – في تقديري على الأقل – لمرحلة النضج، فإذا كنا سنحتفل هذا العام في الثاني والعشرين من مايو بمشيئة الله بالعيد الوطني الحادي والعشرين لقيام الجمهورية اليمنية، فماذا تمثل ٢١ سنة في عمر الشعوب؟؟!!!، وبالتالي ليس بمستغرب حتى هذه اللحظة أن تستمر أحزاب المعارضة في المناداة بالتداول السلمي للسلطة، وهي في الأصل لا تمارس داخلها التداول السلمي لرئاسة كياناتها التنظيمية، وهل تحتوي أدبياتها فترات زمنية محددة لتولي المناصب القيادية الأولى فيها، ولعلنا نتذكر المثل الشهير الذي يقول (لا تنه عن فعلٍ وتأتي مثله، عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ).

وتعالوا بنا لأكبر فصيلين في تلك الأحزاب، وهما من كانت تعلق عليهما الآمال ليرسما ويشكلا أنموذجاً يحتذي به حتى لمن ينضوي تحت عضوية الحزب الحاكم، ودعونا نتساءل : كم شخصا تولى منصب رئيس حزب للتجمع اليمني للإصلاح منذ لحظة تأسيسه في العام الأول لقيام الوحدة ؟؟؟!!!، وأقول كم رئيسا للتجمع وليس كم أمينا عاما وأمينا عاما مساعدا؛ فباستثناء رئاسة الحزب التي ظلت محصورة في يد شخص واحد ثم تم تداول ذلك المنصب بالتوريث – نعم بالتوريث المستهجن من قبلهم – لأحد أبنائه، فإن المنصبين الآخرين يتم تداولهما بين شخصين لا ثالث لهما في كل دورة تنظيمية للحزب ؛ ونعود للتساؤل : وكم شخصا تولى رئاسة الحزب الاشتراكي اليمني خلال الـ٢٠ سنة الماضية ؟؟؟!!!، وفي ظل الإجابة على التساؤلين السابقين يمكن تصور ما يمكن أن يكون عليه الحال، فيما لو وصل زعيم أحد الحزبين السابقين لسدة الحكم عبر صوت الناخبين في صناديق الاقتراع .

ولست قادراً حتى الآن على فهم أو استيعاب – ربما لقصور ذاتي في الفهم والاستيعاب – مسوغات رفض أحزاب اللقاء المشترك لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة وهم – وفق السيرة الذاتية لكل منهم – ينتمون إلى مختلف محافظات الجمهورية، ومما لم أجد له إجابة : ما هو البديل الذي كانت تنشده تلك الأحزاب ؟، ذلك البديل الذي إن تمت الاستجابة له فإنها ستعلن دخولها للمعركة الانتخابية، هل كانت تريد لجنة أممية مشكلة عبر جامعة الدول العربية؟، أم لجنة ذات ثقل أكبر وأقوى فتتشكل عبر هيئة الأمم المتحدة ؟، أم لجنة تتجاوز الكرة الأرضية فنأتي بها من كواكب أخرى؟!!!، وإذا لم نكن نثق بقضاتنا ونحملهم أمانة المسئولية التي أنيطت بهم، فكيف نثق بهم في الفصل في قضايا أفراد الشعب المنظورة أمامهم؟!!! . خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار ما جاء على لسان رئيس الجمهورية من عروض سابقة تم رفضها، من تشكيل اللجنة على أساس ٤ أعضاء منهم و٥ من الحزب الحاكم، أو ٥ أعضاء منهم و٤ أعضاء من الحزب الحاكم على أن تكون لهم رئاسة تلك اللجنة في الحالتين .

ثم نأتي لذريعة أخرى تحتج بها تلك الأحزاب لعدم إعلان مشاركتها في الانتخابات، وهي عدم وجود ضمانات تتعلق بالشفافية ونزاهة كافة الإجراءات وصولاً ليوم الانتخابات، وهذا كلام مردود عليه: ذلك أن هذا الطرح كان يمكن أن يكون مقنعاً قبل عام ١٩٩٠م، حيث كانت مثل هذه الأمور تجري محلياً في الدهاليز المعتمة في ظل نظام حزبي واحد يتفرد بالسلطة في كلا الشطرين، فلا يلتفت أحد لنتائج الانتخابات، ولا يمكن لأحد أن يتبين إلى أي مدى نجحت العملية الانتخابية من عدمها .

أما اليوم وفي ظل وجود السماوات المفتوحة بقنواتها الفضائية المتعددة، فما على كل حزب إلا أن يستنهض قواعده – إن كان فعلاً له قواعد – في كل دائرة انتخابية لتشرف على عمل كل لجنة انتخابية بمراكزها المتعددة سواء في القرى أو المدن أو أي موضع جغرافي على امتداد رقعة التراب اليمني، وتكشف وتبين وتفضح للرأي العام المحلي والعربي والدولي بالحجة والبرهان أي اختلالات أو تشوهات رافقت كافة مراحل هذه العملية، فإذا كانت الدولة قد رحبت بوجود مراقبين دوليين للعملية الانتخابية، فمن باب أولى السماح للمنظمات المحلية بالقيام بهذا الدور، فإن لم يتم السماح لها بذلك – وأشك في ذلك – فلتكن تلك الأحزاب التي تدعي امتلاك قاعدة عريضة من الجماهير المنظوية تحت راياتها هي العين التي يستطيع من خلالها المراقبون الدوليون تلمس وتعرية مواضع الخلل والزلل، وبالتالي الإعلان للعالم أجمع عبر كافة الفضائيات المتاحة عن بطلان العملية الانتخابية في اليمن، أو عدم إجرائها وفق ما كان مأمولاً أو متوقعاً ولو في الحدود الدنيا.

إلا أن يكون الدافع الحقيقي والمحرك الفعلي لإحجام تلك الأحزاب عن المشاركة الفاعلة والبناءة في الانتخابات هو الخوف من تكشف تلك الانتخابات وتعري حجمهم الحقيقي الفعلي لدى أفراد الشعب اليمني فهذا أمر آخر لست بصدد الخوض فيه الآن.

NAGYYEMEN@GMAIL.COM

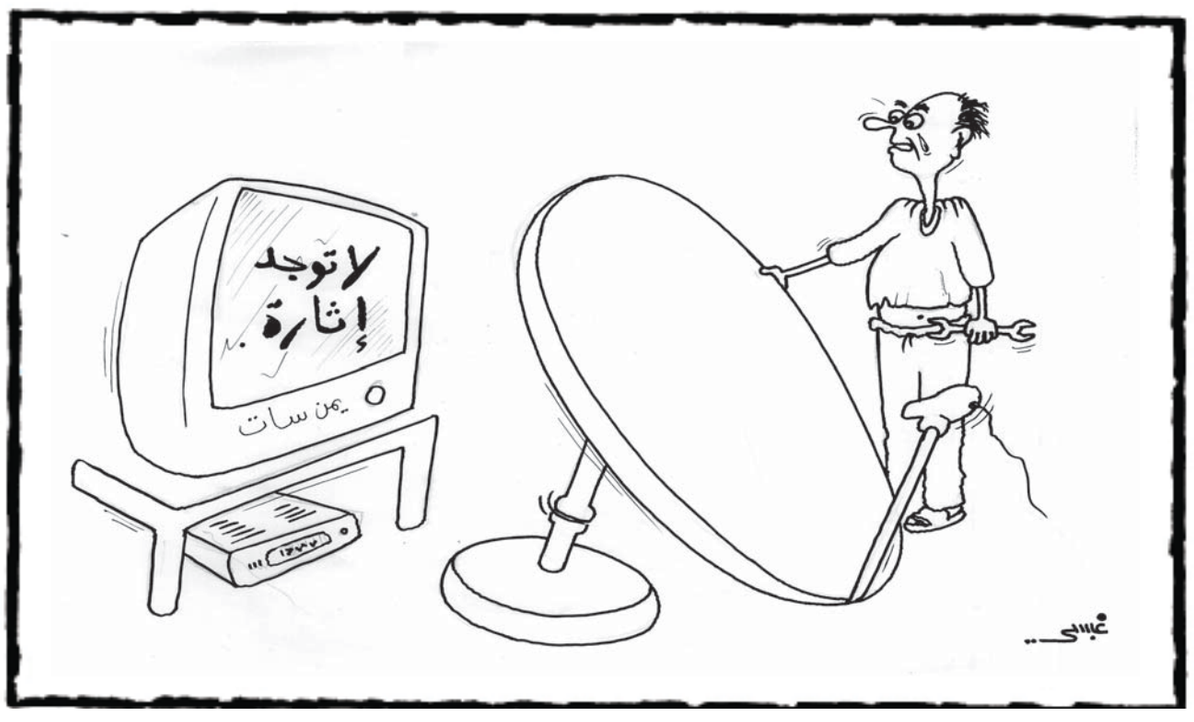

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

الدولة حين يضربها المواطن!!

تعوّدنا دائماً أن نشكو الدولة، نقول هي ضربتنا، هي ظلمتنا، هي لم تعطنا حقوقنا، هي مقصّرة في أداء واجباتها، هي هي... إلخ، وهذا من حقنا طالما وهو تحت سقف الدستور والقانون.

هل تريدون أن تبتسموا؟ لأنني سأقلب الآية هذه المرة وأقول : ماذا لو ضرب المواطن الدولة؟ ماذا لو تعرض المواطن للدولة في هيبتها؟ وهيبتها نراها في بدلة جندي المرور وزي رَجُل الشرطة، وفي الجوان، وفي الوثيقة الرسمية، وتلك الهيبة التي نريدها ويفترض أن نحرص عليها، يفترض في الحكومة أن تعززها وتحيلها إلى خط أحمر وبالقانون تجاه أي عابث.

والآن تعالوا لأقول لكم ما حدث، والدولة وحكومتها أخبر بعد هذا تقول لي ولكم : مَن المخطئ ومَن المصيب؟

جاء صديق أحد أيام الأسبوع الماضي تحديداً لزيارتي، فيما تجمع أصدقاء آخرون، وظل صاحبي يصيح :

– مش معقول هذا الذي يحصل، هذا الذي رأيته لا يشرّف أحداً، أين الدولة؟ أين الحكومة؟ أين أين؟

قلنا جميعاً وبصوت واحد : ماذا حصل؟ قال : مررت من شارع الخمسين وتحديداً عند الجولة ماشياً على أقدامي، ورأيت ما أذهلني، سيارة صالون تقف فجأة، ينزل منها ثلاثة بملابسهم المدنية، واحد يكتّف العسكري الذي كان واقفاً في الجولة، الثاني يسلبه الآلي، الثالث يصفعه في وجهه مرة ومرتين وثلاثاً، وفي النهاية يحملونه عنوة ويرمونه إلى السيارة ويذهبون، والناس في الشارع مذهولون.

قال أحد الموجودين معلقاً : هذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها ما رأيت، هو يحدث معظم الأيام، قال آخر : طيب، ما سألتش عن سبب ما حدث؟

تدخّلت أنا : سأقول لكم غيباً ما حدث، لأنه يحدث معظم الوقت: بالتأكيد يكون العسكري قد أوقف السيارة، وهذا من حقه قانوناً، السائق الذي على السيارة رأى إيقاف العسكري له إهانة، «فحَط» وذهب ليعود بالخُبرة، وفي الأخير هم لم يرتكبوا خطيئة، هم «ربّوا» العسكري لأنه كان «بلا ذوق»، إذ كيف لا يعلم الغيب، وأن مَنْ يقود السيارة فلان أو ابن فلان!! كان عليه أن يعلم!

كل يوم يُهان رجال المرور من قبل «المهنجمين»، كل يوم يُصفع رَجُل مرور ولا أحد ينتصر له، كل يوم – بالأصح – تصفع الدولة، ولا دولة تنتصر لنفسها وَلِمن هم صورة لها، ولذلك ترى رَجُل المرور يقف مخبولاً أمام السيارة التي تسير بلا رقم!! يظل يحدّث نفسه : أكيد تكون حق فلان، ولماذا أدوّر لنفسي مشكلة بيدي ورجلي، لأنه إذا انتصر لهيبة الدولة خذلته الدولة، فحين يذهب بالمخالف أو بمَنْ تجاوز القانون إلى مَنْ هو أعلى منه، يسمعها : أنت مَا تستحيش؟ أنتم ما تعرفوا الناس، هات يا وليد شاهي لعَمّك، ونحن آسفون، ويا عسكري اعتذر ودوّر لك متور يرجّعك إلى حيث ما كنت!!

تُرى ماذا سيكون شعور هذا العسكري الطيب، والذي يريد أن يثبّت هيبة الدولة وهي تخذل نفسها!!

الآن يكونَ السؤال – فقط – ولن أزيد : كيف يتجرّأ مواطن على صفع هيبة الدولة؟ السؤال جوابه عند الدولة.

○ ○ ○ ○

إلى صحة البيئة : رداع لا تزال تختنق!!

□ نلفت عنايتكم نحن أبناء مديرية رداع العرش إلى شكوانا من أضرار الدخان المنبعث من إحراق الديزل لتدفئة القات، حيث يظل الدخان يخنق حياتنا من الواحدة ليلاً حتى الثامنة صباحاً.

يوسف حُنَيْبر

○ ○ ○ ○

مطبّات صناعية

□ يومياً تقريباً حوادث مرعبة في شارع الخمسين بعد دوار منذ شهرين باتجاه الأصبحي، دفعتني لأن أطلب إلى إدارة المرور عمل مطبات صناعية مثل التي أمام دار الرئاسة للتخفيف من سرعة وجنون الكثير من السائقين، بالذات أمام التقاطع الواقع مقابل «سرويس القمة» والبوفية المقابلة له والمسمّاة «بوفية داليا»، حيث لا شرع ولا قانون ولا أخلاق تحكم بعض السائقين هناك وبالاتجاهين.

فتحي الصغير

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

إعلان